

الإعداد للمخطط الاستثماري البلدي التشاركي



الجلسة التشاركية الأولى

بِسْرَة : سالي الرايس

بلدية قرية – الجمعة 25 نوفمبر 2016

الهدف من الجلسة

- تبسيط المنهجية المتبعة لإعداد المخطط الاستثماري البلدي التشاركي
- تحسيس المواطنين حول أهمية المشاركة في المراحل القادمة لإعداد المخطط الاستثماري البلدي التشاركي
- الاتفاق على تقسيم بلدية قرية إلى مناطق و توزيع الاعتمادات على كل منطقة

برنامج الجلسة

- تقديم المنهجية المتبعة
- عرض لأهم نتائج التشخيص المالي
- عرض للبرامج المتواصلة
- عرض لأهم نتائج التشخيص الفني
- تقديم مقترح البلدية لتقسيم المناطق و توزيع الاعتمادات
- النقاش
- الاتفاق على التقسيم البلدي و توزيع الاعتمادات

ما هو المخطط الاستثماري البلدي؟

و ماهي النصوص القانونية التي
تنظمه؟

تعريف المخطط الاستثماري البلدي

الخماسى : مخطط الاستثمار البلدي هو وثيقة تنموية تقديرية تمتد على خمس سنوات وتضبط برنامج الاستثمار البلدي في ميادين البنية الأساسية والمشاريع الاقتصادية ، الشبابية ، الثقافية والرياضية ، وكذلك الشراكة بين البلديات وتهذيب الأحياء الشعبية .

يتم تحديد الغلاف المالي لهذا المخطط حسب القدرة المالية للبلدية من حيث توفير التمويل الذاتي وكذلك طاقة التداين لها

تعريف المخطط الاستثماري البلدي

السنوي: هو وثيقة توجيهية أساسية وقانونية

يضبط المشاريع المدرجة به والمبالغ التقديرية والخطط التمويلية الخاصة بها في إطار نظرة شاملة ومتكاملة لمفهوم التنمية لفترة سنة تستند إلى احتياجات المنطقة وتطلعات متساكنيها لحياة أفضل

يقع إعداده من طرف الإدارة باعتماد مقاربة تشاركية يكون فيها للمواطن والمجتمع المدني دورا فعالا

المراجع القانونية

الباب السابع للدستور: السلطة المحلية الفصل 139:

تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقاً لما يضبطه القانون.

المراجع القانونية

منشور وزير الداخلية عدد 4 المؤرخ في 7 مارس
2014

إن المنهجية المتبعة لإعداد هذا البرنامج الاستثماري الجديد، تستند في مقاربة جديدة إلى تجسيم اللامركزية الحقيقية وإرساء قواعد الحوكمة المحلية وفقا للمبادئ التالية:

◀ اعتماد مقاربة تقوم على أساس المشاركة والقرب مع كافة الين المهتمين بالشأن المحلي وفق مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة.

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية

منشور عدد بتاريخ

من وزير الداخلية

إلى

السادة السولاة ورؤساء البلديات والنيابات الخصوصية

الموضوع : حول إعداد البرنامج الجديد للتنمية البلدية والحضرية وال
المحلية للفترة 2014-2018 .

المصاحب : ملاحق.

وبعد في إطار مواكبة مسار الانتقال الديمقراطي الذي تعيشه
وتأمين الحاجيات الأساسية لمساكني الجماعات المحلية تسييرا وإستثمارا في ظل التكت
الحيقة التي يشهدها القطاع ، تم إعداد هذا المنشور الذي يهدف إلى ضبط الإطار
إعداد برنامج التنمية البلدية والحضرية والحوكمة المحلية، وذلك على ضوء
والتوجهات المستقبلية التي تم تضمينها بالمستور الجديد.

وإن منهجية إعداد هذا البرنامج الإستثماري الجديد، وعلى خلاف
الديانة، تستند في مقاربة جديدة إلى تجسيم اللامركزية الحقيقية وإرساء قواعد
المحلية وفقا للمبادئ التالية :

• مبدأ I : اعتماد مقاربة تقوم على أساس المشاركة والقرب مع كافة الين
المهتمين بالشأن المحلي وفق مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة.

المراجع القانونية

منشور وزير الداخلية عدد 4 المؤرخ في 7 مارس 2014

البلديات مدعوة لاعتماد منهج تشاركي يضمن استجابة
المشاريع لأكبر قدر ممكن من الحاجيات الحقيقية
للمتساكنين ويؤمن انتفاعهم بمنظومة المشاريع التنموية
والمحافظة عليها والإسهام في إنجازها.

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية

منشور عدد بتاريخ

من وزير الداخلية
إلى

السادة السولاة ورؤساء البلديات والنيابات الخصوصية

الموضوع : حول إعداد البرنامج الجديد للتنمية البلدية والحضرية وال
المحلية للفترة 2014-2018 .

المصاحب : ملاحق.

وبعد في إطار مواكبة مسار الانتقال الديمقراطي الذي تعيشه
وتأمين الحاجيات الأساسية لمساكني الجماعات المحلية تسييرا وإستثمارا في ظل التحد
التي يشهدها القطاع ، تم إعداد هذا المنشور الذي يهدف إلى ضبط الإطار
إعداد برنامج التنمية البلدية والحضرية والحوكمة المحلية، وذلك على ضوء
والتوجهات المستقبلية التي تم تضمينها بالمستور الجديد.

وإن منهجية إعداد هذا البرنامج الإستشاري الجديد، وعلى خلاف
البلديات، تستند في مقاربة جديدة إلى تصحيح اللامركزية الحقيقية وإرساء قواعد
المحلية وفقا للمبادئ التالية :

• مبدأ I : اعتماد مقاربة تقوم على أساس المشاركة والتفهم مع كافة
المتكئين بالقرن المحلي وفق مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة.



ما معنى ديموقراطية تشاركية؟

ن الديموقراطية التمثيلية إلى الديموقراطية التشاركية

دستور الجمهورية الثانية

الديمقراطية
التشاركية

نحو ديمقراطية تشاركية
مكملة للديمقراطية التمثيلية

القرار
المشترك

التشاور

اتخاذ قرارات مشتركة
مع المواطنين
متعلقة بالشأن المحلي

الاستشارة

حوار مع المواطنين
واخذ رأيهم بعين الاعتبار

طلب رأي المواطنين في
مسائل ومشاريع معينة

الإعلام

نشر المعلومات
المتعلقة بالشأن المحلي

الديمقراطية
التمثيلية

4 مستويات للديمقراطية التشاركية
والحوكمة المفتوحة

حسب دستور 1959

المنهجية المتبعة

المراحل إعداد المخطط الاستثماري البلدي التشاركي السنوي

• الأعمال التحضيرية

1

• التشخيص الفني و المالي

2

• الجلسة العامة التشاركية الأولى

3

• جلسات المناطق

4

• الأعمال النهائية و الجلسة العامة التشاركية الثانية

5

الأعمال التحضيرية

1- تكوين الخلية

2- لقاء مع المجتمع المدني

3- لقاء تحسيبي لفائدة إطارات و أعوان البلدية

4- إعداد للخطة الاتصالية من أجل ضمان مساهمة أوسع للمواطنين

منظمات المجتمع المدني

التشخيص الفني و المالي

1- إجراء التشخيص الفني للمدينة وفق المنهجية المتبعة

2- إجراء التشخيص المالي

3- نشر نتائج التشخيص الفني و المالي في فترة لا تقل عن 8 أيام

4- إجراء جلسة للمجلس البلدي: تقديم نتائج التشخيص وتقسيم

مناطق و توزيع الموارد حسب التدخلات الثلاث (المشاريع

إدارية-المهيكلة-القرب)

الجلسة العامة التشاركية الأولى

- تقديم نتائج التشخيص الفني و المالي
- تقديم للمشاريع المتواصلة و الجهوية و الوطنية
- تقديم المنهجية المتبعة لتقسيم المناطق
- تقديم مقترح البلدية حول تقسيم المناطق و توزيع الموارد حسب التدخلات الثلاث
- نقاش عام
- الاتفاق على تقسيم المناطق و توزيع الموارد (اللجوء إلى التصويت في حال وجود متراضات جوهرية على المقترحات)

جلسات المناطق

- التذكير بنتائج التشخيص الفني و المالي
- التذكير بالموارد المخصصة لكل منطقة
- تكوين فرق عمل لتحديد المقترحات
- تقديم الإيضاحات الفنية و المالية الأولية اللازمة
- إجراء التصويت على المشاريع المقترحة
- اختيار ممثلين عن المناطق (3 ممثلين على الأقل)
- إعلام المواطنين بموعد نتائج الدراسات الفنية و المالية النهائية

للأعمال النهائية و الجلسة العامة التشاركية الثانية

1- تقديم المشاريع النهائية

2- تقديم البرامج الإدارية و المهيكلة و برامج القرب لكل منطقة

3- نقاش عام

4- نشر المخطط الاستثمائي للعموم و تقديم نسخة لمنظمات المجتمع مدني قبل المصادقة عليه

5- إجراء جلسة للمصادقة على المخطط قبل أن يتعدى موفى ديسمبر

نتائج الترخيص المالي

يعتمد هذا التشخيص على التحليل الرجعي للموارد والنفقات للفترة الممتدة بين سنة 2012 وسنة 2016 ومن خلاله سنتعرف على الإعتمادات التي يمكن رصدها لمخطط الاستثمار لسنة 2017 .

و يحتوي هذا التشخيص على النقاط التالية :

- 1 - هيكلية موارد العنوان الأول.
- 2 - هيكلية الموارد الجبائية.
- 3 - المعلوم على العقارات المبنية
- 4 - هيكلية نفقات العنوان الأول
- 5 - تطور الإعتمادات المشاريع من سنة 2012 إلى سنة 2016 .
- 6 - توزيع موارد مخطط الاستثمار لسنة 2017 .
- 7 - توزيع مبلغ المخطط حسب نوعية المشاريع .

هيكلية موارد العنوان الأول . =

بيان الموارد	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016
الموارد الجبائية	1888,000	2040,900	2011,800	2160,300	2592,700
الموارد غير الجبائية	323,000	289,100	308,200	304,700	322,300
مساهمات الدولة	720,000	970,000	980,000	1140,000	1300,000
الجملة	2931,000	3300,000	3300,000	3605,000	4215,000

هيكلة الموارد الجبائية

2012	2013	2014	2015	2016	الموارد
230,000	200,000	170,000	170,000	200,000	المعلوم على العقارات المبنية
50,000	50,000	60,000	70,000	80,000	المعلوم على الأراضي غير المبنية
430,000	380,000	460,000	600,000	750,000	المعلوم على المؤسسات
80,000	80,000	30,000	25,000	25,000	المعلوم على النزل
712,000	922,900	854,400	855,000	1090,600	مداخل الأسواق
210,000	250,000	250,000	250,000	250,000	المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي
76,000	74,000	76,600	81,000	82,000	مداخل جبائية أخرى
1788,000	1956,900	1901,000	2051,000	2477,600	الجملة

هيكلة نفقات العنوان الأول

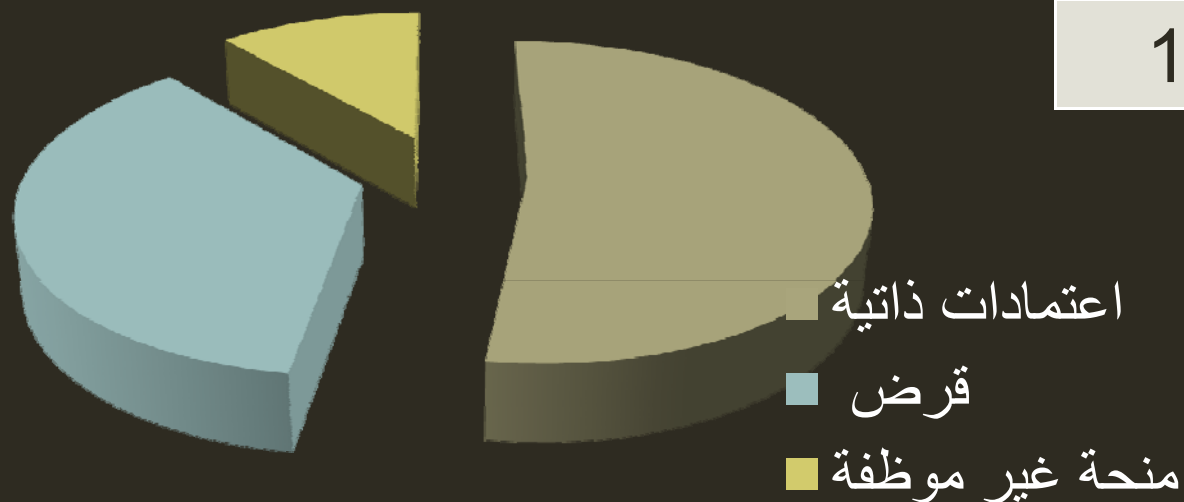
بيان النفقات	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016
التأجير	1275,886	1340,090	1344,090	1495,090	1765,000
وسائل المصالح	1105,325	1132,530	1176,600	1375,600	1250,110
التدخل العمومي	186,381	205,100	263,120	338,180	404,140
فوائد القروض	107,566	106,635	118,358	121,649	140,000
الجملة	2675,158	2784,355	2902,168	3330,519	3559,250

تطور اعتمادات المشاريع من 2012 إلى 2016

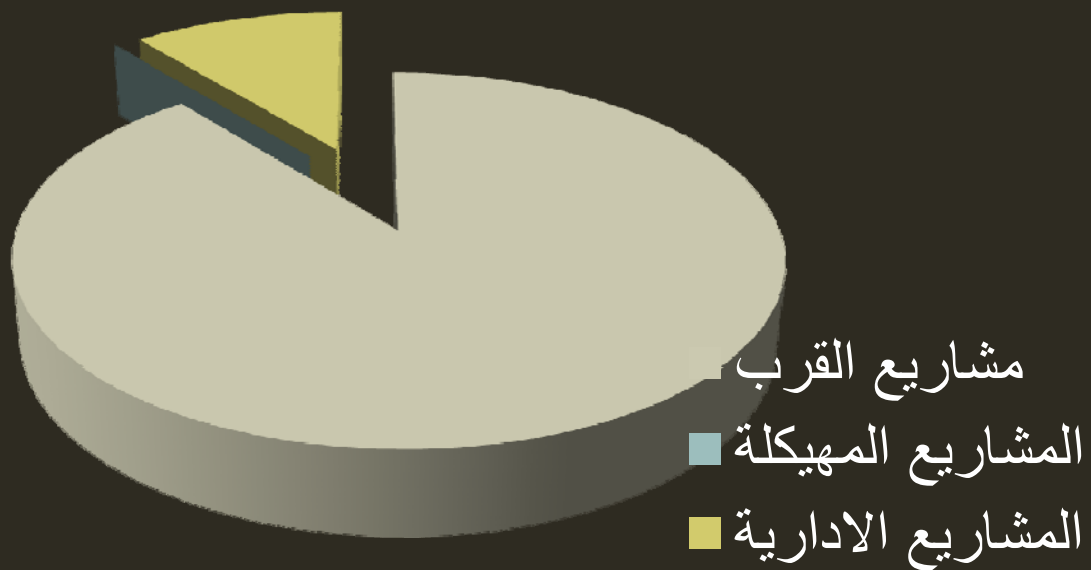
سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	
187.271	280.271	350.000	669.000	249.000	مشاريع القرب
250.000	252.000	243.000	291.000	625.000	مشاريع مهيكلة
144.259	140.855	326.303	210.000	303.000	مشاريع إدارية
581.530	673.126	919.303	1170.000	1177.000	الجملة

هيكلة موارد مخطط الاستثمار لسنة 2017

714.000	إعتمادات ذاتية
400.000	قرض
125.000	منحة غير موظفة
1239.000	الجملة



توزيع مبلغ المخطط السنوي لسنة 2017 حسب نوعية المشاريع



900.000	مشاريع القرب
0	المشاريع المهيكلة
339.000	المشاريع الادارية

المشاريع المتواصلة

مشاريع متواصلة ضمن برنامج الإستثمار البلدي لسنة 2016

ع/ر	المشروع	الكلفة (أ.د.)	الملاحظات
1	تعبيد الطرقات	825	في مرحلة إعداد الدراسة الفنية للمشروع
2	تنوير عمومي	200	تمّ إعداد ملف طلب العروض وفي انتظار الموافقة المبدئية من صندوق القروض لتمويل المشروع
3	تهيئة حي بئر الخمرة	400	تمّ إعداد إذن بالتزود للدراسات وبصدد الدراسة
الجملة		1425	

أئمة المشاريع المتواصلة (خارج مخطط الاستثماري البلدي)

الملاحظات	نسبة تقدّم الأشغال	الكلفة (أ.د.)	المشروع	ر/
تمّ الإستلام الوقتي للشاحنة القالبية والآلة الداكة لفائدة بلدية قرية	100 %	198	اقتناء معدّات نظافة - قسط ع-01دد : اقتناء شاحنة قالبية - قسط ع-02دد : اقتناء آلة داكة	1
انطلقت الأشغال يوم 04 أكتوبر 2016 (مدّة الإنجاز : 100 يوم)	10 %	180	تهيئة سوق الجملة	2
في مرحلة إعداد ملف طلب العروض	--	1000	بناء منشأ مائية على مستوى وادي بوليدين	3
		1378	الجملة	

المشاريع الشبابية والرياضية

ع/ر	المشروع	الكلفة (أ.د.)	نسبة تقدم الأشغال	الملاحظات
1	تهيئة وتعشيب الملعب الرئيسي	750	%100	—
2	تعشيب الملعب الفرعي	283 (تمويل ذاتي)	%70	في طور الإنجاز
3	تنوير الملعب الرئيسي	206	%100	—
4	تنوير الملعب الفرعي	72 (تمويل ذاتي)	%100	—
5	بناء حجرات الملابس بملعب ألعاب القوى	300	—	في مرحلة تقييم العروض
6	تهيئة ملعب ألعاب القوى	150	—	في مرحلة إعداد ملف طلب العروض
7	بناء مقر نادي التنس	150	% 50	- وقع فسخ الصفقة - بصدد الإعلان عن طلب عروض لإبرام صفقة جديدة
		1911		
				الجملة

نتائج

التشخيص الفني

تقسيم المناطق

المنطقة الأولى : منطقة بولعابة

المنطقة الثانية :منطقة الرياض

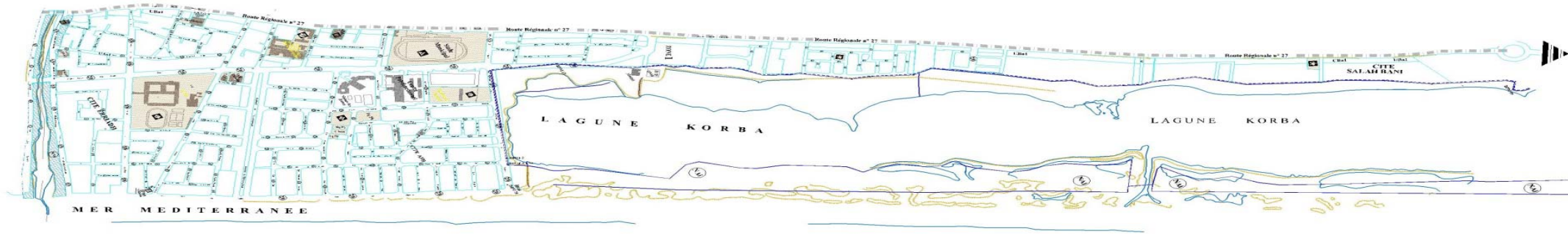
المنطقة الثالثة : منطقة الشواشنة

المنطقة الرابعة: منطقة الشابي

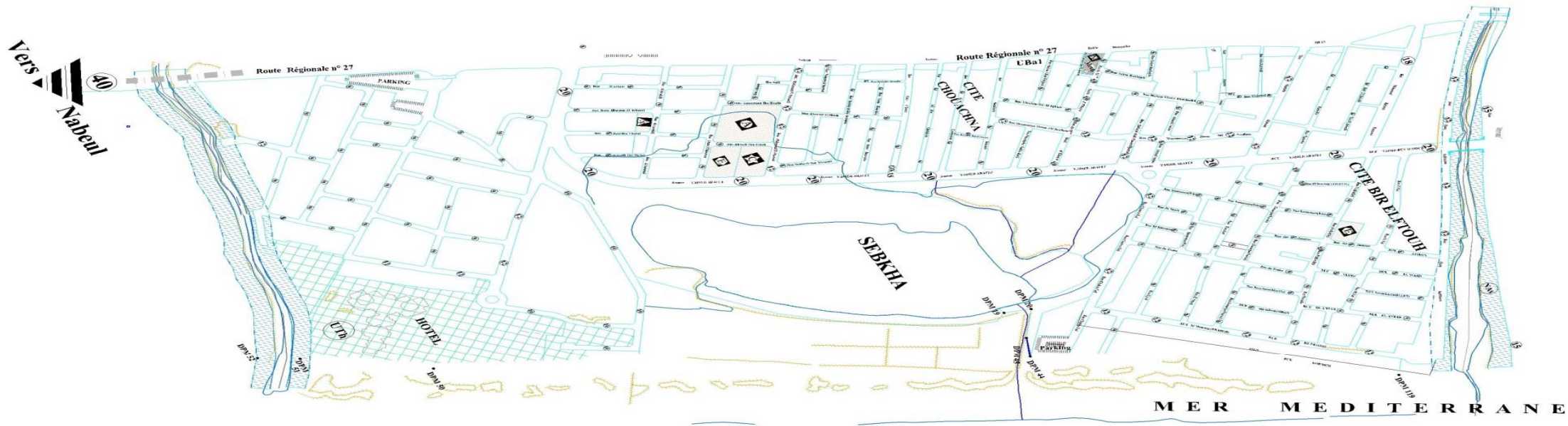
المنطقة الأولى : منطقة بولعابة



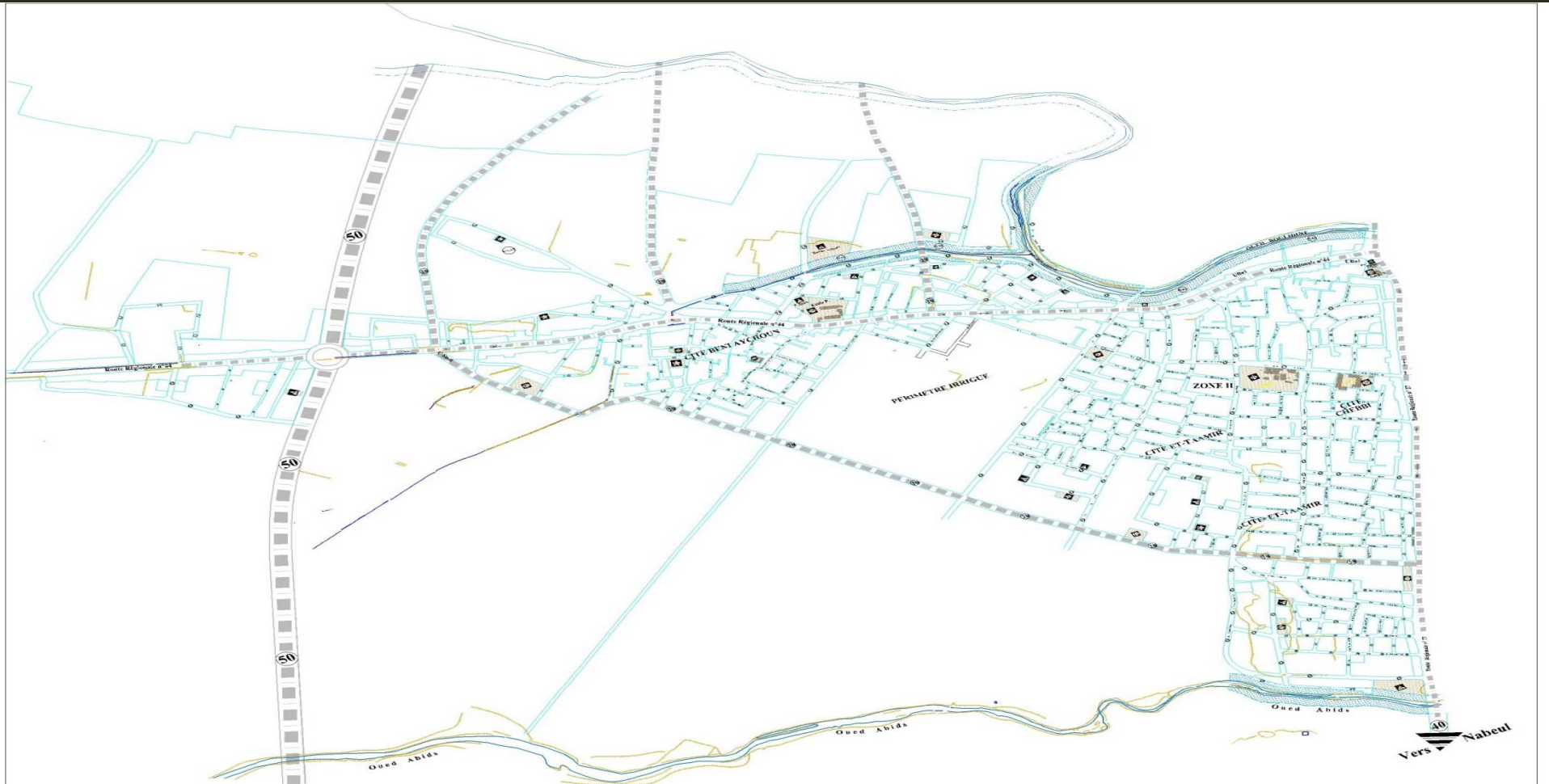
المنطقة الثانية :منطقة الرياض



المنطقة الثالثة : منطقة الشواشنة



المنطقة الرابعة: منطقة الشابي



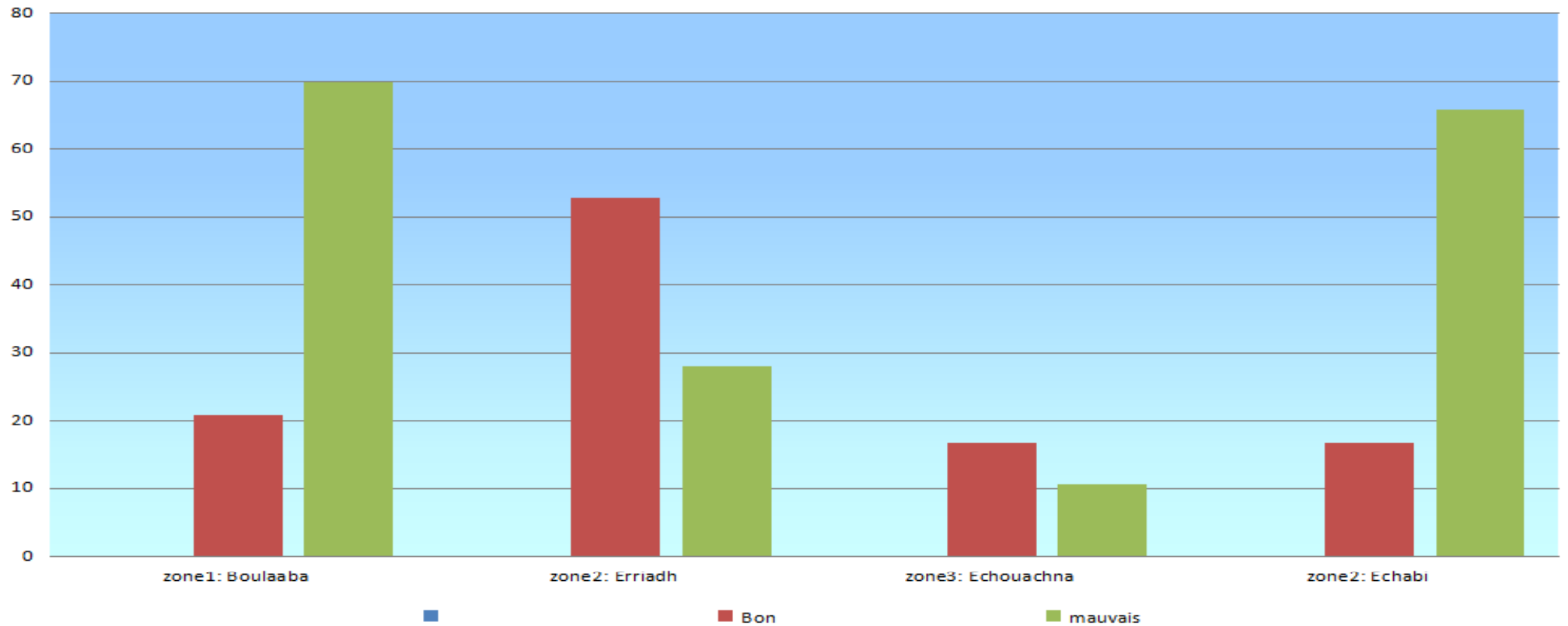
بطاقة تشخيص لشبكة الطرقات
و الأرضية و التنوير العمومي
حسب المناطق

الطرق و الأرصفة

الأرصفة		الطرق		
نسبة الأرصفة غير المبلطة وفي حالة سيئة %	نسبة الأرصفة في حالة جيدة او متوسطة %	نسبة الطرق غير معبدة %	نسبة الطرق في حالة جيدة او متوسطة %	
67.40	32.61	79.25	20.75	منطقة بولعابة
30.60	69.38	47.43	52.56	منطقة الرياض
69.60	69.58	83.31	16.69	منطقة الشواشنة
83.08	16.92	83.4	16.70	منطقة الشبابي
61.33	38.67	70.3	29.70	منطقة مدينة قربة

رسم بياني لحالة الطرقات حسب المناطق

Etat des routes suivant les zones

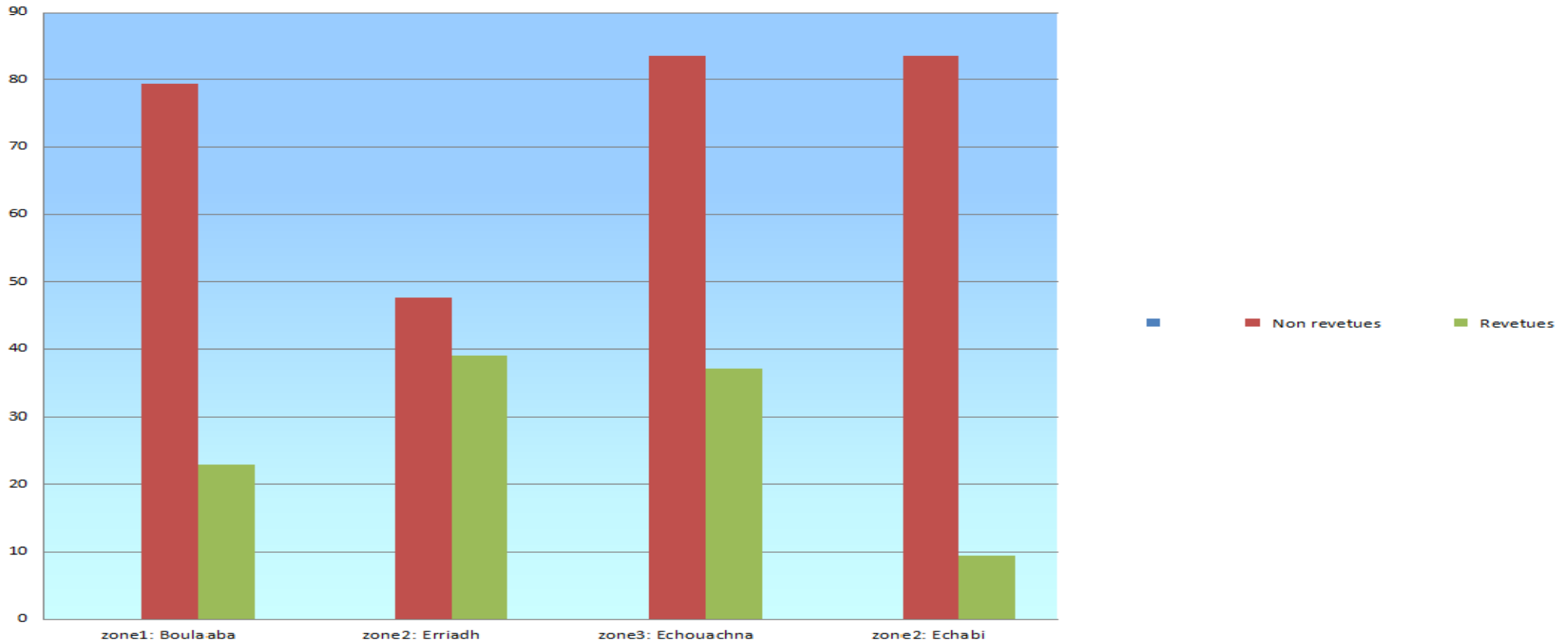


الطرقات ببلدية قرية

مساحة الطرق غير المعبدة أو في حالة سيئة م2	مساحة الطرق الحسنة أو المتوسطة م2	مساحة الطرق المعبدة م2	مساحة الطرق غير المعبدة م2	
163.048	75.968	141.685	97.331	منطقة بولعابة
34.266	102.839	131.623	5.482	منطقة الرياض
9.978	96.194	40.891	65.282	منطقة الشواشنة
112.500	63.714	74.282	101.938	منطقة الشابي
319.798	338.715	388.481	270.033	كامل مدينة قرية

رسم بياني يخص التعبيد ببلدية قرية حسب المناطق

Revêtement des routes de la commune de Korba



الأرصفة بلدية قرية

مساحة رصيف متلاشي م2	مساحة رصيف حسنة او متوسطة م2	مساحة رصيف مبلمة م2	مساحة رصيف غير مبلمة م2	
13.407	9.795	6.731	16.470	منطقة بولعابة
8.661	14.855	17.030	6.486	منطقة الرياض
7.919	5.554	5.152	8.321	منطقة الشواشنة
7.066	1.469	1.568	6.967	منطقة الشابي
37.052	31.674	30.488	38.244	كامل مدينة قرية

التنوير العمومي ببلدية قربة

نسبة التغطية %	العدد الجملي لنقاط الإضاءة	طول الأنهج المفتوحة (م خ)	
88.3	1.545	38.431	ملقعة بولعابة
91.94	529	19.266	ملقعة الرياض
79.61	190	11.976	ملقعة الشواشنة
46.85	423	28.100	ملقعة الشابي
81.9	2.687	97.773	ملقعة مدينة قربة

مقترح البلدية حول توزيع الموارد على
المناطق

225 000 دينار لفائدة كل منطقة
من أجل انجاز مشاريع القرب

مقترح 2 : تقسيم قرية إلى 6 مناطق كالتالي:

-1

-2

-3

-4

-5

-6

نقاش حول
تقسيم المناطق
و توزيع الموارد